العوامل المؤثرة في التفكير الخلقي لدى المراهق
دراسة تحليلية لمجموعة من الدراسات السابقة

د. بن مصمودي علي
جامعة معسكر/ الجزائر

Factors affecting the adolescent's moral thinking
Analytical study of a group of previous studies

Dr. Ben Masmoudi Ali
University of Mascara\ Algiers
duaa.r.a.shanti@hotmail.com

Abstract :
The current study is an analytic investigation of a number of studies which dealt with the factors affecting the adolescent's moral reasoning. Therefore, we gathered studies from different regions of the world; Algerian, Arabic, and foreign researches. We tried to emphasize the most important factors, such as: the gender, the age, the psychological background, the cognitive abilities, and other factors.
Keyword: the moral reasoning- the moral development- the adolescence- types of moral reasoning

الملخص

يتناول المقال الحالي موضوع العوامل المؤثرة في التفكير الخلقي لدى المراهق. انه عبارة عن دراسة تحليلية لعدد معتبر من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من مختلف أنحاء العالم؛ فمنها الدراسات الجزائرية والعربية والأجنبية. لذلك فتنوع الثقافات يرفع من الصدق الخارجي لنتائج هذه الدراسة، ومن ثم يمكن تعميمها على شرائح معتبرة من الأفراد الذين ينتمون لنفس الفئة العمرية، ألا وهي فئة المراهقين. كان التركيز في هذه الورقة البحثية على العوامل الأهم التي تعد حاسمة في تحديد مدى تطور التفكير الخلقي لدى المراهق؛ كعامل الجنس والسن والثقافة والخلفية النفسية والمعرفية، وغيرها من العوامل.

الكلمات المفتاحية : التفكير الخلقي– المراهقة– النمو الخلقي– أنماط التفكير الخلقي

قامت البحوث في مجال النمو الخلقي على دراسة تأثير عدد ليس بالقليل من العوامل والمتغيرات على النمو الخلقي، لعل أهمها الجنس والخلفية الثقافية والمستوى المعرفي، وغيرها من المتغيرات التي ثبت تأثيرها على النمو الخلقي . إن المشكل الذي يواجه الباحثين هو مدى عمومية وثبات أنماط التفكير الخلقي، ذلك أنه يمكن للفرد أن يستخدم عدة أنماط في مواقف مختلفة تبعا للحاجة والظروف، من ثم يصبح من العسير أن نصنّف الناس بحسب الأنماط المختلفة. لعل ذلك ما توصل إليه هارتشورن وماي في دراسة أجروها على الأطفال، حيث دلت النتائج على عدم وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين الغش في المدرسة والغش في المنزل؛ فمعظمهم قام بالغش في المدرسة، بينما كانوا أمناء في المنزل. لكن من جهة أخرى إذا اعتبرنا المعايير الداخلية، فكلهم شعر بالذنب في حالة الغش، سواء كان ذلك الغش في المدرسة أو في المنزل (وليامز، 1992). إن الاختلاف بين الأفراد ذوي الأنماط المختلفة يكمن في نوعية المعايير التي يعتمدها كل منهم، ويتخذها محكا ينظر من خلاله للمواقف الأخلاقية، ويصنف السلوكيات إلى ما هو صحيح أخلاقيا وما هو خاطئ.

لعل استعراضنا لنتائج الدراسات التي تناولت النمو الخلقي سيوضح بقدر كبير مختلف الرؤى التي اعتمدها الباحثون في دراستهم لهذا الجانب المهم من جوانب النمو الإنساني. لذلك سنقوم باستقراء تلك الدراسات بحسب العوامل والمتغيرات التي كانت محل دراسة، فالعديد من الدراسات تناولت تأثير سن الفرد على النمو الأخلاقي، ولم يكن عدد البحوث التي تناولت أهمية الجنس في تحديد النمو الأخلاقي بالقليل، ونفس الشيء بالنسبة لمتغيرات أخرى كالعامل الثقافي، والخلفية الاجتماعية والنفسية... إلى غير ذلك من المتغيرات المهمة التي تجعل من الأخلاق مختلفة من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر.

1. عامل السن:

من المعروف أن النمو المعرفي يسير ضمن مراحل نمائية متتالية، ونظرا لارتباط النمو الخلقي بالنمو المعرفي، فإن ذلك يجعل النمو الخلقي متمايزا في مراحل أيضا. لقد وضع معظم الباحثين نظرياتهم تبعا لعامل السن، فهي تؤكد أن الفرد كلما تقدم في السن، ارتقى في النمو الخلقي، إذن النضج الطبيعي–حسبهم– هو العامل الأهم في النمو الخلقي .تعد نظرية لورنس كوهلبرج خير مثال يمكن أن نضربه في هذا السياق؛ إذ وضع نموذجا هرميا لتطور الأحكام الخلقية، يتم خلاله الانتقال التدريجي من مرحلة إلى أخرى، وتغطي كل مرحلة فترة زمنية محددة من عمر الفرد، قد تزيد أو تنقص جراء تأثير عوامل أخرى كالنمو المعرفي، البيئة التي يعيش فيها الفرد... كما يمكن الاستشهاد بنظرية جان بياجي التي تضمنت مرحلتين محددتين بعمر الفرد، تغطي المرحلة الأولى الفترة الممتدة حتى سن العاشرة، وتأتي بعدها المرحلة الثانية مع سن العاشرة لتوجد نوع جديد من الأحكام الخلقية. الى ما ذلك من النظريات والدراسات التي أشارت إلى الدور الهام الذي يلعبه النضج الطبيعي للفرد في نموه الخلقي .

تشير أغلب الدراسات إلى تبني المراهقين لأسس المرحلة الثالثة، فإثر دراسات قام بها كوهلبرج سنة 1963 على عينات من المجتمع الأمريكي، أثبتت نتائجها أن الانتماء للمرحلتين الأولى والثانية يتناقص مع التقدم في العمر، حيث ينتمي بنسبة 70% من الأطفال في سن السابعة إلى المرحلة الأولى، وأن المرحلة الثانية تبدأ مع السنة الثامنة وتستمر لخمس سنوات، وتبقى كذلك حتى مرحلة المراهقة والرشد. كما تبدأ بوادر المرحلة الثالثة قبل المراهقة وتظل سائدة إلى جانب المرحلة الرابعة لدى غالبية الراشدين. أما المرحلة الخامسة والسادسة فهما أقل تكرارا حتى لدى الراشدين، وليس من الحتمي أن يصل كل أفراد المجتمع إلى المرحلة السادسة؛ ففي سن16 سنة يكون فقط 20% من الأفراد في المرحلة الخامسة، بينما لا تتجاوز المرحلة السادسة نسبة 5% (قناوي، 1987).

في دراسة أجراها الباحث عز الدين جميل سنة 1984 عن الحكم الخلقي لدى الطفل، اختار عينة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و12 سنة و طبق عليهم مقياس الحكم الخلقي لكوهلبرج، وهو عبارة عن قصة يضل (بكسر الضاد) فيها طفل صغير طريقه إلى المنزل ويطلب المساعدة من شخص آخر. وقد افترض الباحث في هذه القصة عدة حالات: فمن حيث معرفة الطريق إلى منزل الطفل، يفترض السيناريو الأول أن الشخص يعرف الطريق إلى منزل الطفل، ويفترض في السيناريو الثاني أن الشخص لا يعرف الطريق إلى منزل الطفل. أما من حيث الرغبة في المساعدة، فيفترض في السيناريو الثالث أن الشخص راغب في مساعدة الطفل، أما السيناريو الرابع فيفترض أنه غير راغب في مساعدة الطفل. المطلوب من الأطفال المفحوصين أن يقيّموا الشخص الذي قابله الطفل إمّا بالإثابة أو بالعقاب. دلّت النتائج أن هناك فرق بين فئات العمر حول تأثير النتيجة في الحكم الخلقي لصالح الفئات الصغرى، أي أن هذه الفئة (من 7 سنوات إلى 9 سنوات) تحكم على السلوك بأنه صحيح أو خاطئ على أساس النتائج المترتبة عن الموقف الخلقي بغض النظر عن نية الفرد وقصده، كما وجد الباحث أن هناك فرق بين فئات العمر حول تأثير القصد في الحكم الخلقي لصالح الفئة الأكبر من الأطفال (من 10 سنوات إلى 13 سنة). تختلف هذه النتيجة مع ما ذهب إليه كوستانز من أن الأطفال صغار السن و كبار السن يختلفون في اهتمامهم بقصد الفرد في الحكم على الموقف الخلقي، حيث رأى أنهم يتفقون في المواقف ذات النتائج السيئة ولا يختلفون في المواقف ذات النتائج الطيبة، كما وجد أن هناك فرقا دالا إحصائيا بين السن والقدرة ، فالقدرة العالية تستحق عقابا بسيطا من المفحوصين في كل المراحل العمرية، وهذا يؤكد اختلاف الحكم الخلقي من عمر لآخر (أبو النيل، 1986).

حاول بياجي أن يضع مراحل نمو حقيقية، لذلك عمد إلى تقديم قصصا لمجموعات من الأطفال بغرض إصدار أحكاما خلقية. كانت أعماله حول المسئولية والعدالة، واعتمد في إجراء تلك الدراسات على المقابلة العيادية مع 100 من تلاميذ مدارس جونيف .لاحظ بياجي أن أطفال دون التسع سنوات يصدرون أحكامهم الخلقية بناء على النتائج التي تترتب عن الموقف بغض النظر عن الدوافع وراء، أما الأطفال في سن التاسعة و ما فوق فيبنون أحكامهم الخلقية على المقاصد والنيات بغض النظر عن النتائج. تتفق مع هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة أجراها حسين الغامدي حول نمو التفكير الخلقي لدى عينة من الذكور السعوديين

في مرحلتي المراهقة والرشد (من 13 إلى 45 سنة) بلغت 502 فردا، حيث كشفت النتائج منوالية المرحلة الثالثة لدى المراهقين. أما منيرة المرعب وفي دراسة لها سنة 2001 عن نمو التفكير الأخلاقي لدى عينة من الإناث السعوديات في سن المراهقة والرشد تكونت من 377 فرد، تراوحت أعمارهن بين 12 و40 سنة، فقد توصلت أن أفراد العينة توزعوا بين المرحلة الثانية والثالثة مع سواد المرحلة الثالثة (المرعب، 2001). كما تتفق مع هذه النتائج دراسة مقارنة أجرتها الباحثة هدى قناوي على مجموعتين من الأطفال، مجموعة تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و 13 سنة ومجموعة أخرى بين 10 سنوات و 15 سنة من مصر والبحرين لمعرفة مستويات التفكير الخلقي السائدة في هذه المرحلة من العمر، أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أطفال المستويين العمريين لأطفال كل من مصر والبحرين لصالح الأطفال الأكبر سناً (قناوي، 1987)، وهو ما أكده البحث عبد المعطي حسن مصطفى في دراسة تناولت تأثير السن على النضج الأخلاقي لدى المراهقين، حيث أجرى دراسته على ثلاث مجموعات: مجموعة تتراوح أعمارها بين 18 و20 سنة، ومجموعة ثانية بين 21 و23 سنة، وثالثة بين 26 و35 سنة، واستخدم مقياس تحديد القضايا كأداة بحث، توصل على إثرها إلى وجود تأثير دال إحصائيا للسن عند مستوى دلالة 0.01 على مراحل النمو الأخلاقي التالية: 2، 4، 5أ، 5ب و6، في حين لم يجد أي تأثير في المرحلة 3 والمؤشر م الدال على النضج الأخلاقي (عبد المعطي، 2004).

إن هذه الدراسات وغيرها تثبت أهمية العمر الزمني ومن ثم النضج في نمو الأحكام الخلقية لدى الفرد والنمو الخلقي ككل.

غير ان فرويد ذهب عكس هذا الاتجاه حين أكد أن الفرد يكتسب القيم الخلقية في سنواته الخمس الأولى، ولا نستطيع بعد ذلك ملاحظة أي فرق بين أخلاق الأفراد (الشوارب، 2008)، وتعد هذه النتيجة شاذة إذا ما قورنت بالكم الهائل من الدراسات والبحوث التي أكدت على أهمية العمر في تطور الأخلاق.

2. عامل الجنس:

اهتمت الكثير من الدراسات بتأثير الجنس (Gender) على النمو الخلقي، وما تجدر الإشارةّ إليه أن النتائج كانت متضاربة حول هذا الموضوع عكس عامل السن الذي وقع عليه شبه إجماع.

رأت كارول جيليقان أنه لا اختلاف بين الذكور والإناث من حيث التطور الخلقي؛ فقد أظهرت من خلال عدة دراسات أن الذكور والإناث يتناولون المواضيع الأخلاقية من منظورين مختلفين. إن أبرز الاختلافات التي وجدتها الباحثة أن الإناث يعطون أهمية بالغة للعلاقات البينية، بمعنى أن الإناث يحاولن التركيز في سلوكياتهن الخلقية على المسئولية اتجاه الآخرين أكثر من تركيزهن على المبادئ الخلقية المجردة، أي أن الشعور الاجتماعي لديهن أعلى منه لدى الذكور. ذهب جيمس رست في نفس الاتجاه، حيث راجع الدراسات التي تناولت أثر الجنس على النمو الخلقي، توصل إلى نتيجة مفادها أن الفروق بين الجنسين نادرا ما تكون ذات دلالة في مستوى الحكم الخلقي، سواء في المراحل الدنيا أو المراحل العليا للنمو الخلقي. وهذا ما أكده كوهلبرج بعد مراجعته لـ 27 دراسة حول تأثير الجنس على النمو الخلقي، إذ وجد أن أربع دراسات فقط أثبتت وجود فروق، وكان ذلك في الفئة العمرية من خمس سنوات إلى سبع سنوات (الشوارب، 2008). إن ذلك هو نفس ما توصل إليه كيسي سنة 1972 حيث دلت نتائج الدراسة التي قام بها على أطفال في العاشرة من العمر أنه لا توجد فروق بين الجنسين في هذه المرحلة من العمر فيما يخص مستوى النضج الأخلاقي، فقد وجد أن الإناث ينتمين للمرحلة الثالثة من مراحل النمو الخلقي لكوهلبرج، وهي نفس المرحلة التي ينتمي إليها الذكور. توصل توريل سنة 1966 إلى نفس النتائج عندما أجرى تجربته على طلبة و طالبات المدارس الثانوية، إذ وجد أن المراهقين والمراهقات في التعليم الثانوي ينتمون إلى نفس المرحلة من مراحل النمو الخلقي لدى كوهلبرج. كما توصل بحث الماجستير الذي أجراه الطالب صاحب البحث الحالي إلى نفس النتيجة، حيث قام بدراسة مقارنة على مجموعتين من الأطفال في مرحلة الطفولة المتأخرة، المجموعة الأولى تتضمن 50 فردا من الذكور والمجموعة الثانية تتضمن نفس العدد من الإناث، توصل على إثرها إلى نتيجة مفادها أن الذكور والإناث في هذه المرحلة يتبنون المرحلة الرابعة من مراحل النمو الخلقي لدى كوهلبرج (بن مصمودي، 2007). في دراسة أجراها مجدي حبيب عبد الكريم على عينة من الطلبة بكلية التربية جامعة طنطا بجمهورية مصر العربية، افترض خلالها أن المستوى

الأخلاقي يختلف باختلاف الجنس. للتحقق من صحة هذا الفرض طبق الباحث اختبار التفكير الأخلاقي على مجموعتين، الأولى من الذكور بلغت 100 فرد، ونفس العدد من الإناث. بعد حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات المجموعتين على مستويات التفكير الأخلاقي الخمس التي يحتويها اختبار رست، وكذا حساب قيم ت وجد الباحث أنه لا توجد فروق دالة بين الجنسين على المستويات: المنفعة النسبية، توجه المسايرة، التمسك الصارم بالقانون، أخلاقية المبادئ وإدانة التقاليد والنظام الاجتماعي القائم، حيث كانت قيمة ت المحسوبة أصغر من ت الجدولية. تشير هذه النتائج إلى أن الجنسين يتقاربان في النمو الأخلاقي (حبيب، 1994). في دراسة أجراها كل من الباحثين طلعت منصور وحليم بشاي سنة 1982 حول الفروق بين الجنسين في النضج الخلقي، أخذا على إثرها عينة تتكون من 240 تلميذ وتلميذة من تلاميذ الإعدادي والثانوي بجمهورية مصر العربية، بعد إخضاعهم لاختبار الحكم الخلقي توصلا إلى عدم وجود فروق دالة بين الجنسين (الطواب، 1994). وأكد عباس جمال سنة 1995 حول تطور الحكم الخلقي لدى الأطفال على عينة تكونت من150 تلميذا وتلميذة من مصر هذه النتيجة (عباس، 1995).

غير أن هناك مجموعة من الأبحاث أثبتت وجود فروق بين الجنسين في النمو الأخلاقي، فقد خلص تيرمان وتيلور إلى أن البنات أكثر امتثالا للمعايير والقواعد التي يتبناها الراشدون من البنين، سواء تلك التي يفرضها الآباء أو أية سلطة أخرى كالمدرسة أو الجامعة... وأنهن أقل إثارة للمشاكل. وأيدت هذا الاتجاه نتائج العديد من الدراسات التي أكدت أن نسبة الجنوح تقل بكثير لدى الإناث من النسبة المسجلة لدى الذكور، وهذا عكس ما ذهب إليه فرويد حين أشار إلى أن الذات المثلى عند النساء أضعف منها عند الرجال بسبب التثبيت لديهن في مرحلة أليكترا، حيث افترض أن النساء أكثر عرضة للجنوح من الرجال.

كما أن هناك رأي آخر لكوهلبرج يقول بوجود اختلاف بين الجنسين في درجة التطور الخلقي لصالح الذكور، حيث يؤكد أن الذكور يسبقون الإناث بمرحلة واحدة. في حين توصل الباحثون هان ، سميث وبلوك سنة 1998، حين قاموا بتجربة على عينة من الراشدين بغرض البحث عن الفروق بين الذكور والإناث فيما يخص مستوى النمو الخلقي لديهم. إلى أن نسبة الإناث في المرحلة الثالثة بلغت ضعف نسبة الذكور وهذا معناه أن النتائج دلت على تقدم لصالح الإناث في مستوى النمو الخلقي.

أكد سيد الطواب ذلك في دراسة أجراها سنة 1991 حول مدى اختلاف الأحكام الخلقية العادية والانفعالية لدى الجنسين؛ في حال يكون المفحوص يعرف الشخصية الواردة في القصة (تربطه بها علاقة وجدانية) أو لا يعرفها (غريبة عنه). أخذ الباحث لهذا الغرض عينة من طلبة الثانوية والجامعة وطبق عليها مقياس النمو الخلقي لجيمس رست. جاءت النتائج لتؤكد وجود تفاعل دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 بين الجنس (ذكر/أنثى) ونوع الحكم (شخصيات حقيقية/ شخصيات وهمية)؛ أي أن تأثير العامل الثاني يختلف لدى الذكور منه لدى الإناث، حيث كانت نتائج الإناث أكثر اختلافا في الوضعيتين. وقد فسر الباحث هذه النتائج أن العلاقة الوجدانية بين المفحوص والشخصية التي يصدر حكمه عليها تؤثر أكثر على الإناث، بينما كان الذكور أقل انحيازا وأكثر موضوعية سواء في حال كانت تربطهم علاقة بالشخصية موضع الحكم أو لا (الطواب، 1994). وهو ما أكدته نتائج رسالة ماجستير درست خلالها الباحثة مشرف ميسون مستوى التفكير الأخلاقي وعلاقته بمستوى المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، بلغ حجم عينة الدراسة 600 طالباً وطالبة، حيث أظهرت النتائج أن مستوى التفكير الأخلاقي لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة يقع في المرحلة الرابعة من مراحل التفكير الأخلاقي الستة لكولبرج، وهي تقابل مرحلة التمسك الصارم بالقانون والنظام الاجتماعي، وتشير هذه المرحلة إلى مستوى متوسط من التفكير الأخلاقي، وأن هناك فروق ذات دلالة في مستوى التفكير الأخلاقي بين الذكور والإناث لصالح الإناث (مشرف، 2009)، وهي نفس النتيجة تقريبا التي توصل إليها الباحث عبد المعطي حسن مصطفى في دراسة حول تأثير الجنس على النضج الأخلاقي لدى المراهقين، حيث ضمت عينة الدراسة تتكون من 64 ذكور و63 إناث. أكدت النتائج أن هناك تأثير للجنس عند مستوى 0.01 على المراحل: 2 و4 من مراحل النمو الأخلاقي، بينما لم يسجل أي تأثير على المراحل الأخرى (عبد المعطي، 2004).

3. العامل الثقافي:

تؤكد البحوث أن الثقافة السائدة في المجتمع تعزز أنماطا محددة من القيم والمعايير، وترفض أنماطا أخرى، لعل اختلاف النتائج بين بحث و آخر مرده إلى اختلاف الثقافات التي أجريت فيها الدراسات. إن هذا الدور الذي تلعبه الثقافة تجلى في دراسة أجراها جون ميلر تناولت تأثير الثقافة على التفكير الخلقي، مرتكزة على المراحل التي وضعها لورنس كوهلبرج في نظريته حول الأسس التي يعتمدها الفرد في إصدار حكمه الخلقي. قارن الباحث في هذه الدراسة بين مجموعتين، المجموعة الأولى مأخوذة من المجتمع الهندي و المجموعة الثانية من المجتمع الأمريكي. وقد حاول إثبات تأثير الاختلاف الثقافي على الحكم الخلقي. تم اختيار مجموعتي هذه العينة بناء على الاختلافات الموجودة بينهما فيما يخص الاعتقادات والقيم. تفترض هذه الدراسة أن الهنود سوف يعطون الأولوية للعلاقات الشخصية في المواقف الخلقية المرتبطة باعتبارات العدالة بالمقارنة مع أفراد العينة الأمريكية . لهذا الغرض اختيرت عينة مكونة من 120 فردا، نصفها من الولايات المتحدة الأمريكية، والنصف الآخر من الهند. يحمل أفراد المجموعة الأمريكية خلفية ثقافية مسيحية يهودية، أما أفراد المجموعة الهندية فيحملون الخلفية الثقافية الهندوسية. عرض المفحوصون على وضعيات يمكن من خلالها اختبار تفكيرهم حول العدالة والعلاقات الشخصية، طلب منهم خلالها تقييم سيناريوهات مفترضة تتضمن أشكالا مختلفة من الحاجة إلى المساعدة، فعلى سبيل المثال طلب منهم تقييم وضعية يظهر فيها شخص بحاجة إلى مساعدة شخص آخر لمواجهة خطر ما، وهذان الشخصان إما تربطهما علاقة عادية أو علاقة سطحية، كما كررت التجربة في حالة يكون لهما علاقة عادية أو يكونان غريبين عن بعضهما البعض. في هذه الفرضيات المختلفة طلب من المفحوصين تقييم ما هو مطلوب منهم فعله في كل وضعية .افترض الباحث أن المجموعة الهندية سوف ترى بضرورة مساعدة كل من الفرد الذي تربطهم به علاقة عادية والذي لا تربطهم به أية علاقة (الغريب)، بالإضافة إلى أن مستوى الالتزام الخلقي اتجاه شخص في حاجة إلى المساعدة عند المجموعة الهندية سيكون ثابتا في كل الحالات، عكس المجموعة الأمريكية التي سيتغير مستوى الالتزام لديها بحسب نوع العلاقة التي تربطها بالشخص المحتاج للمساعدة. أظهرت النتائج أنه في حالات معينة كان للأمريكيين والهنود نفس النظرة للالتزام الاجتماعي، فحالات مساعدة أفراد في حالة الخطر كان لكل أفراد العينة نظرة أخلاقية عالمية موحدة، رغم أن أفراد المجموعة الهندية حافظوا على نفس الاتجاه الخلقي في كل الحالات تقريبا بخلاف المجموعة الأمريكية. أكدت النتائج الفرضية المصاغة من طرف الباحث، حيث أن هناك اختلافات في الأسس التي تعتمدها كل مجموعة في الحكم على المواقف الأخلاقية. ان الهنود يتعاطون عادة مع المسائل الأخلاقية بحلها عن طريق العلاقات الشخصية، في حين أن الأمريكيين يعتبرون الحلول المنبثقة من العدالة مرغوبة أكثر من الاختيارات المبنية على العلاقات. يرى الباحث أن ذلك راجع إلى أن النظام الاجتماعي الهندي يقيّم العلاقات الشخصية مقارنة مع نظرة الهنود لجهاز العدالة وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالسلوك الخلقي. تتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه الباحث الجيلالي بوحمامة من جامعة وهران في دراسة مقارنة لمجموعتين من الأفراد لنوع الأحكام الخلقية التي يصدرونها :المجموعة الأولى عددها 20 فردا من الجزائريين والمجموعة الثانية عددها 20 فردا أيضا وهم بريطانيون، وكان الغرض من هذه الدراسة معرفة ما إذا كان للثقافة تأثير على الحكم الخلقي. بينت النتائج أن أفراد العينة البريطانية يحكمون على المواقف الأخلاقية بناء على أسس المرحلة الثانية من مراحل الحكم الخلقي لكوهلبرج، وهذا يعني أنهم يبحثون عن النفع الشخصي والمكافآت، فهم بذلك براجماتيون ماديون في أحكامهم الخلقية، أما أفراد العينة الجزائرية فيبنون أحكامهم الخلقية على أسس المرحلة الثالثة من مراحل كوهلبرج، أي أنهم يعمدون إلى مطابقة أحكامهم الخلقية مع قواعد المجتمع و يعطون أهمية للعلاقات الشخصية باحثين عن إعجاب الآخرين واستحسانهم. خرج الباحث بنتيجة تقول أن أفراد العينة البريطانية بنوا أحكامهم على أسس المرحلة الثانية لانتشار الفكر المادي وهيمنة البراجماتية في التعاملات اليومية للبريطانيين، كما أنهم معروفون بإقامة العلاقات الاجتماعية على أساس المصالح المادية المشتركة، في حين اعتمد أفراد العينة الجزائرية على أسس المرحلة الثالثة نتيجة تبنيهم للقيم الإسلامية، هذه القيم التي تدعوا إلى التعاون واحترام الحياة العامة ووضعها قبل المصالح الشخصية الضيقة) (بوحمامة، 1989). أكدت هذا الاتجاه

دراسة قام بها إسماعيل سنة 1976 هدفت لمعرفة مستوى الحكم الأخلاقي لدى طلبة سعوديين مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وعددهم 40 وطلبة أمريكيين بنفس العدد، بعد تطبيق اختبار تحديد القضايا لرست توصل الباحث إلى أن المرحلة الرابعة تسود لدى المجموعة السعودية، أما المرحلة السادسة فكانت نسبتها أعلى لدى المجموعة الأمريكية (الحارثي، 1996).

إن هذا عكس ما توصلت إليه الدراسة التي أجرتها الباحثة هدى قناوي هدفت للمقارنة بين أطفال مصر والبحرين في النمو الخلقي، والكشف عن مستويات التفكير الخلقي السائدة لدى أفراد المجموعتين. تكونت عينة البحث من 80 طفلا تراوحت أعمارهم بين 8 سنوات و15 سنة موزعين بالتساوي بين مصر والبحرين. راعى الباحث أثناء اختيار أفراد العينة أن يكونوا متجانسين في مختلف العوامل الأخرى كالمستوى المعرفي، المستوى الاقتصادي والاجتماعي ... توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أطفال مصر وأطفال البحرين، حيث أن نصف أطفال كل من مصر والبحرين تفكيرهم الخلقي ينتمي إلى المستوى ما قبل التقليدي، والنصف الآخر ينتمون إلى المستوى التقليدي (قناوي، 1987).

4. الخلفية الاقتصادية الاجتماعية:

لا يقل هذا العامل أهمية عن العوامل السابقة؛ إذ أثبتت بعض الدراسات أن للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تأثيرا قويا على تفكيره الخلقي، حيث وجدت أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا ينظرون من زاوية هل السلوك صحيح أم لا، وهم أكثر تسامحا في تطبيق العقوبات على المجرمين والمنحرفين، أما الأفراد الذين ينتمون للطبقات العليا فينظرون إلى السلوك الخلقي على أساس النتائج التي تنجرّ عنه، وهم أقل تسامحا مع الأخطاء والجرائم. أوضحت نتائج دراسات أخرى، أن هناك فروقا بين الأفراد المنتمين لطبقات اجتماعية مختلفة فيما يتعلق بإنزال العقوبة بالمخطئ؛ ففي تجربة يكسر خلالها أطفال أواني زجاجية و كأنها جاءت عن طريق الخطأ أمام أفراد العينة، يطلب من المفحوصين تقييم ما إذا كان هذا السلوك يستوجب العقاب أم لا. جاءت النتائج كما يلي :طالب 11% فقط من أفراد الطبقة الاجتماعية الدنيا بإنزال العقاب، بينما طالب 20% من أفراد الطبقة الاجتماعية المتوسطة بالعقاب، أما أفراد الطبقة الاجتماعية العليا فقد طالب 34% منهم بضرورة معاقبة الفاعل. تبين هذه النتائج أن أفراد الطبقة الدنيا أكثر تطورا في أحكامهم الخلقية من أفراد الطبقات الأخرى، ولاسيما الطبقة العليا؛ إذ أنهم أصدروا أحكامهم على أساس المرحلة الثانية من مراحل الحكم الخلقي لدى بياجي، حيث أخذوا النية والقصد بعين الاعتبار في إصدار أحكامهم الخلقية، كما أنه كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها أفراد العينة زاد عدد المفحوصين المطالبين بالعقاب؛ أي الذين يحكمون على أساس النتائج المادية، وهذا يدل على أن الانتماء للطبقة الاجتماعية يتناسب عكسيا مع النمو الخلقي (وليامز، 1992). كما بينت دراسات أخرى وجود اختلاف بين أفراد ينتمون للريف وآخرين منحدرين من الوسط الحضري؛ إذ خلصت إلى أن تطور الحكم الخلقي لدى أفراد الريف أبطأ منه لدى أفراد المدينة .في نفس الدراسة التي أجراها مجدي حبيب والتي أشرنا لها آنفا، افترض أن مستوى التفكير الأخلاقي يختلف باختلاف محل الإقامة. للتحقّق من صحة الفرض طبق مقياس رست على مجموعتين من الطلاب: أبناء الريف وعددهم 100، وأبناء المدينة بنفس العدد. بعد المعالجة الإحصائية وجد الباحث أنه لا توجد فروق بين المجموعتين على مستويات: المنفعة النسبية، التمسك الصارم بالقانون، أخلاقية المبادئ وإدانة التقاليد والنظام الاجتماعي القائم، حيث كانت قيم ت المحسوبة أقل من الجدولية، بينما كانت هناك فروق ذات دلالة بين المجموعتين في مستوى توجه المسايرة .هذا ما جعل الباحث يعتقد بمنطقية النتائج حيث أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن الأفراد ذوي المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتوسط يصلون إلى مستوى أعلى في النمو الأخلاقي بالمقارنة بأقرانهم من المستوى المنخفض، ولما كان أبناء المدينة على العموم أعلى في المستوى الاجتماعي الاقتصادي من أبناء الريف، من هنا يمكن أن يتفوق أبناء المدينة في توجه المسايرة. كما أن الحياة في المدينة تتطلب قدرة أكبر على التكيّف (حبيب، 1972). توصل محي الدين توق لنفس النتيجة حين قام بدراسة حول مدى تأثير المستوى الاقتصادي الاجتماعي على النمو الخلقي، وقد اعتبر أسلوب مقاومة الإغراء في الغش وسيلة لقياس النمو الخلقي. تضمنت العينة 154 طفلا تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و10 سنوات من عمان ينتمون لثلاث مستويات اجتماعية اقتصادية (مرتفع، متوسط، منخفض) .بعد تحليل النتائج وجد أن أطفال المستوى المرتفع يقاومون إغراء

الغش بشكل أكبر من المستويين الآخرين، عندما يقاس هذا السلوك بعدد محاولات الغش التي يلجأ إليها الأطفال؛ أي أن الأطفال الذين ينتمون لمستوى اقتصادي اجتماعي مرتفع يقومون بعدد محاولات غش أقل بشكل دال إحصائيا مقارنة بأطفال المستويين الآخرين، في حين تبين عدم وجود فروق دالة بين أطفال المستوى المتوسط والمنخفض في سلوك مقاومة الغش (الطواب، 1994)

في محاولة لقياس مدى تأثير مؤشر آخر من مؤشرات الخلفية الاجتماعية الاقتصادية، قام كل من طلعت منصور وحليم بشاي بدراسة على مجموعة من الأطفال والمراهقين حول تأثير أساليب التنشئة الاجتماعية المعتمدة من الوالدين في تربية أبنائهم على النضج الخلقي، تبين من خلالها وجود ارتباط سالب بين النضج والأساليب الوالدية غير السوية في التنشئة. فالتقديرات المرتفعة التي تظهر لدى الأطفال والمراهقين من الجنسين في اختبار الأحكام الخلقية ترتبط بتقديرات منخفضة يبديها آباء وأمهات هؤلاء على مقاييس التسلط والحماية الزائدة والإهمال والتدليل والعقاب بأنواعه والتذبذب والتفرقة كأساليب والدية غير سوية في التنشئة (الطواب، 1994). وهي نفس النتيجة التي توصل إليها الباحثان ووكر وتيلور سنة 1991 بعد بحث قاما به على عينة من 240 طفل هدف للتعرف على دور الآباء في تطوير وإنماء التفكير الأخلاقي لدى أبنائهم ومدى تأثير التفاعل بينهما ومناقشة المسائل الأخلاقية على التفكير الأخلاقي للأطفال. خلص البحث إلى أن للآباء تأثير كبير على النمو الأخلاقي لأطفالهم، حيث أن النقاش بين الأولياء وأطفالهم حول المسائل الأخلاقية وما يصحبه من تشجيع وصياغة واستخلاص لأفكار وآراء الأطفال ومستوى التفكير العالي المستخدم في الحوار يسرع النمو الأخلاقي للأطفال ويدفع به إلى التطور. تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الباحثة حميدة فاطمة في بحثها حول أثر المناقشة الأخلاقية على مستوى الحكم الأخلاقي لدى تلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية. وقد اختير أفراد العينة من المراحل العمرية بين 11 سنة و19 سنة وعددها 120 تلميذ. قامت الباحثة بإعداد برنامج تعليمي يتكون من 24 قصة أخلاقي. توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة بين المجموعة التجريبية التي أخضعت للبرنامج والمجموعة الضابطة التي لم تخضع له، حيث تفوقت عليها بنصف مرحلة لدى مجموعة منهم وبمرحلة خلقية كاملة لدى البعض الآخر. فسرت الباحثة تلك النتائج بأهمية المناقشة الأخلاقية في تطوير النمو الأخلاقي للتلاميذ (حميدة، 1990).

في بحث يدخل في إطار تحضير رسالة الماجستير تناول خلالها الباحث شعشوع عبد القادر العلاقة بين الجنوح وأنماط التفكير الأخلاقي عند ثلاث مجموعات: ضمت المجموعة الأولى أفرادا جانحين موجودين في مراكز إعادة التربية، وضمت المجموعة الثانية أفرادا مستهدفين بالجنوح وهي عبارة عن تلاميذ متمدرسين اختيرت على أساس معايير سلوكية محددة، أما المجموعة الثالثة فضمت مجموعة من التلاميذ العاديين وقد استخدمت كمجموعة ضابطة. بعدما طبق اختبار تحديد القضايا واستمارة أعدها الباحث خاصة بتحديد أفراد المجموعة المستهدفة للجنوح، توصل الباحث إلى أن المجموعات الثلاث استخدمت المرحلتين 3 و4 بنفس القوة، أي أن أفراد المجموعات يتبنون المستوى الدال على توافق في العلاقات الشخصية المتبادلة حيث يقيّم السلوك بناء على إشباعه لحاجات الآخرين. وأرجع الباحث هذه النتائج؛ أي عدم وجود فروق بين المجموعات الثلاث إلى أن أيا منها لم يبلغ النضج الأخلاقي المبني على إدراك روح القانون والحقوق العامة المستمدة من المبادئ الأخلاقية العالمية (شعشوع،2003). وهو نفس ما توصلت إليه الباحثة عنو عزيزة في رسالة ماجستير بجامعة الجزائر، حيث تناولت في دراسة معنونة الاتجاهات الدينية ومستوى الحكم الأخلاقي عند المنحرف وشخصيته، تأثير القيم الدينية على مستوى الحكم الأخلاقي لدى فئة المنحرفين. بينت النتائج أن المعتقدات والقيم الدينية هي مجرد أفكار عند المنحرفين، حيث لم يظهر تأثيرها على إصدار الأحكام الأخلاقية ، إذ أن أفراد هذه الفئة من المجتمع، حسب الدراسة، يستخدمون المرحلة الثانية في أغلب أحكامهم. كما توصلت إلى وجود فروق دالة بين فئة المنحرفين وغير المنحرفين في النمو الأخلاقي؛ حيث بلغ متوسط المرحلة الثانية 31.45 لدى المنحرفين و4.5 لدى غير المنحرفين، بينما بلغ متوسط المرحلة الرابعة 6.04 عند فئة المنحرفين و30.84 لدى غير المنحرفين. وقد استنتجت الباحثة أن المنحرفين يستخدمون أخلاق المستوى الأول من مستويات النمو الأخلاقي لدى كوهلبرج، بينما يستخدم غير المنحرفين أسس المستوى الثاني (عنو، 1995). وقد أثبت الباحث محمد داودي في دراسة حول مستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة ضمت 20 فردا من الأحداث الجانحين المقيمين بمركز إعادة التربية

بالجزائر العاصمة سنة2003 ، تتراوح أعمارهم بين 13 و 16 أن أفراد العينة يستخدمون المرحلة الثالثة من مراحل النمو الأخلاقي أكثر من غيرها.علل الباحث هذه النتيجة بتأثر نتائج البحث بالظروف النفسية والاجتماعية للمفحوصين وبالنظام التعليمي المطبق في هذه المراكز والمستوى الدراسي لأفراد العينة (داودي، 2003).

5. الخصائص النفسية:

إن المقصود بالخصائص النفسية شيئين رئيسيين: أولهما تلك المميزات النفسية التي تميز الفرد كأن يكون انطوائي أو انبساطي، خجول أو منفتح، يحمل صفات القائد أو يفضل التبعية...وثانيهما الجانب الوجداني الذي يربط الفرد مع الشخصيات التي يصدر أحكامه الخلقية حول أفعالها .

أغفل كوهلبرج وبياجي أهمية الجانب الوجداني؛ إذ كانت قصصهم مبنية على شخصيات افتراضية لا يعرفها المفحوص، لذلك ليس لديه أي اتجاه انفعالي نحوهم، وهذا ما جعل المفحوص يصدر أحكامه الخلقية دون أي صراع نفسي يمكن أن ينتج جراء هذه العلاقة مع الشخصيات موضع الحكم. إن المفحوص يدين الفعل أو يشجعه على أساس ما يسميه بياجي المسئولية الموضوعية أو الذاتية، أو في ضوء الضمير بلغة كوهلبرج .لكن الواقع عكس ذلك تماما؛ إذ أن الفرد يعيش في المجتمع، ويحكم على الأفعال وهو مقيم على شبكة من العلاقات التي تنجر عنها اتجاهات نفسية ووجدانية معينة .فالفرد يحكم على أشخاص لديه معهم اتجاهات انفعالية معينة؛ فماذا يحدث لو كانت الشخصيات التي أوردها بياجي وكوهلبرج حقيقية يعرفها المفحوص ولديه معها علاقات اجتماعية؟ أتراه كان يصدر نفس الأحكام بتلك الصرامة والقسوة؟ من السهل أن يحكم الفرد على سلوكيات أناس غرباء لا تربطه بهم أية علاقة، لكن مع الأقرباء والناس الذي يقيم معهم علاقة يكون للتحيز والذاتية جانبا مهما بوعي أو من غير وعي منه، فهو حتما سيحاول إيجاد الأعذار والتبريرات لهؤلاء فيما قاموا به.

قام الباحث المصري سيد الطواب بدراسة حول تأثير الجانب الوجداني على الحكم الخلقي للفرد؛ حيث تكون الشخصيات موضوع الحكم وهمية أحيانا وحقيقية تربطها علاقة مع الفرد الذي يصدر الحكم الخلقي أحيانا أخرى .طرح الباحث تساؤلات حول تأثير البعد الوجداني الذي يربط الفرد صاحب الحكم الخلقي بالشخص الذي يرد في القصة موضع الحكم. وقد تكونت عينة الدراسة من 124 طالب وطالبة من طلبة الثانوية والجامعة. جاءت النتائج لتؤكد وجود اختلاف في درجة الأحكام بصورة دالة إحصائيا بين الوضعيات التي يوجد فيها بعد وجداني بين الفرد مصدر الحكم والفرد موضع الحكم، والوضعيات التي لا تربطهما أية علاقة. فسر الباحث هذه النتيجة أن الفرد يكون أكثر صرامة وقسوة مع الشخصيات التي لا تربطه بها أية علاقة، في حين يسعى لإيجاد التبريرات للشخصيات التي تربطه بها علاقات وجدانية معينة بغية تبرئتها من السلوكيات غير الأخلاقية ومحاولة حملها على وجوه تجعل منها مبررة أخلاقيا (الطواب، 1994).

في دراسة أخرى قام بها كل من هيجن وكوهلبرج وبور (1984)، قارنوا خلالها مستوى الاستدلال الأخلاقي عند 61 طالب من الثانوية في المشكلات الافتراضية مقابل المشكلات مدرسية، أشارت تحليلاتهم إلى أن المشكلات المدرسية الواقعية استدعت مستويات أخلاقية أقل مقارنة بالمستويات الافتراضية المعيارية (الطواب، 1994). فسر الباحثون هذه النتيجة بكون المفحوصين يحملون شحنة انفعالية اتجاه المشكلات الدراسية مما يجعلهم ينحدرون إلى مستويات أخلاقية منخفضة حيث يسعون لتحقيق مصالح ذاتية وفئوية، بينما لا تربطهم أية علاقة وجدانية مع الشخصيات الواردة في المشكلات الافتراضية، لذلك فهم يصدرون أحكاما أكثر موضوعية ومن ثم يتبنون أسس مراحل خلقية أعلى. توصل لورنس ووكر وزملاء له سنة 1987 إلى عكس هذه النتائج حين قاموا ببحث حول العلاقة بين المراحل الأخلاقية والتوجهات الأخلاقية في كل من مشكلات الحياة الحقيقية والافتراضية في ضوء نظريتي كوهلبرج وكارول جيليقان على عينة تكونت من 240 فرد من الآباء والأمهات والأطفال ينتمون إلى 80 أسرة من كندا. ناقش الباحثون في مقابلات فردية كل من المشكلات الافتراضية والمشكلات الشخصية في الحياة الواقعية. أشارت النتائج إلى الاتساق في المراحل الخلقية بين

المشكلات الافتراضية والمشكلات الشخصية مؤيدة فكرة أن للمراحل بناء أو شكل كلي، حيث استخدم جل الأفراد توجه أخلاقي واحد في الحالتين (الطواب، 1994).

في دراسة لعبد الكريم حبيب حول مدى وجود علاقة إرتباطية دالة بين مستوى النضج الأخلاقي و المتغيرات النفسية التالية: خجل مكروسكي، الكفاءة الاجتماعية، الخجل الموجب، الخجل السالب، الخجل المتوازن والخجل الموقفي استخدم خلالها إضافة إلى اختبار التفكير الخلقي، اختبار مكروسكي للخجل واختبار الكفاءة الاجتماعية واختبار مفهوم الذات للفرد الخجول واختبار الخجل الموقفي على عينة من الذكور والإناث .بعد تحليل النتائج توصل الباحث إلى وجود ارتباط سالب دال بين مستوى المنفعة النسبية واختبار خجل مكروسكي لدى عينة الذكور فقط، ووجود ارتباط موجب دال بين مستوى توجه المسايرة واختبار مكروسكي لدى عينة الإناث فقط .كما أكدت النتائج وجود ارتباط سالب دال بين مستوى التمسك الصارم بالقانون وكل من الكفاءة الاجتماعية، وموجب بين نفس المستوى وكل من الخجل الموقفي لدى الذكور والكفاءة الاجتماعية والخجل الموقفي لدى الإناث. وتوصل أيضا إلى تأكيد ارتباط موجب دال بين مستوى أخلاقية المبادئ وكل من الخجل السالب والخجل المتوازن لدى عينة الذكور فقط، بينما كان الارتباط سالب دال بين مستوى إدانة التقاليد والنظام الاجتماعي القائم وكل من اختبار الخجل السالب لدى الذكور واختبار خجل مكروسكي والخجل الموجب لدى عينة الإناث فقط .فسّر الباحث تلك النتائج أن الذكور الذين يتصفون بمستوى المنفعة النسبية من المنظور الأخلاقي يكونون أقل إحساسا بالخجل، أما الإناث اللاتي يتصفن بمستوى توجه المسايرة من المنظور الأخلاقي فيكن أكثر إحساسا بالخجل. أما فيما يتعلق بالمستوى الثالث وهو التمسك الصارم بالقانون فنجد أن الذكور الذين ينتمون لهذا المستوى يتصفون بالخجل الموقعي وعدم الكفاءة الاجتماعية، والإناث يتصفن بالخجل الموجب والكفاءة الاجتماعية. في مستوى أخلاقية المبادئ، نجد أن الذكور يكونون أكثر إحساسا بكل من الخجل السالب والخجل المتوازن، بينما نجد الذكور الذين ينتمون لمستوى إدانة التقاليد والنظام الاجتماعي أكثر إحساسا بالخجل السالب والخجل المتوازن. أما الذكور الذين يقعون في مستوى إدانة التقاليد والنظام الاجتماعي القائم فيتصفون بانخفاض الخجل السالب، والإناث بانخفاض خجل مكروسكي وكذلك الخجل الموجب. خلص الباحث إلى وجود ارتباطات دالة بين مستوى نضج التفكير الأخلاقي والمتغيرات النفسية الواردة في الدراسة (حبيب، 1994).

في تناولها لعامل نفسي آخر، تؤكد غالبية الدراسات دلالة العلاقة بين تشكل هوية الأنا ونمو التفكير الأخلاقي. فقد أظهرت دارسة بود على عينة من 112 طالب من طلاب الجامعة الذكور وجود فروق بين الأفراد من الرتب المختلفة لهوية الأنا في مستوى التفكير الأخلاقي مؤكدة تحقيق نسبة أكبر من محققي هوية الأنا لأخلاقية ما بعد العرف مقارنة بالأفراد من رتب أخرى والذين يقعون في المقابل في مراحل أدنى من التفكير الأخلاقي، كما وجد أن الأفراد الذين يعيشون أزمة هوية الأنا في حينها يعانون من عدم الثبات في أحكامهم الأخلاقية بدرجة أكبر ممن انتهوا من حلها. وتوصل هلت في دارسة أجراها سنة 1979 على عينة من 80 طالبة إلى نفس النتيجة، حيث أظهرت وجود فروق دالة إحصائية في النمو الأخلاقي وذلك لصالح الأفراد في رتبتي تحقيق وتعليق الهوية مقارنة بمنغلقي ومشتتي الهوية .وهذا ما ذهبت إليه معظم الدراسات، حيث تبين دراسة رو ومارشا سنة 1980 على عينة 26 فردا من الجنسين من طلاب وموظفي الجامعة بين سن 18 و 26 سنة وجود علاقة إيجابية دالة بين نمو التفكير الأخلاقي وتشكل هوية الأنا . كما جاءت دراسة ميشي سنة 1981 على عينة من 32 فردا بين سن 18 و 22سنة حول علاقة الإيمان وتشكل الهوية بالنمو الأخلاقي لتؤكد هذه النتيجة، حين تبين من نتائجها تبعية نمو الأحكام الخلقية لكل من الأيمان وتشكل هوية الأنا .كما توصل انرايت وآخرون من دراسته على عينة من 58 من المراهقين من الطلاب في سن 13 عاما و 17سنة إلى تأكيد العلاقة بين درجات الحكم الخلقي ودرجات تحقيق هوية الأنا وفقا لمقياس راسموسن للهوية. في دراسته للعلاقة بين تشكل هوية الأنا والنضج القيمي على عينة من 99 طالب من طلاب الجامعة سنة 1983 أثبت سايمونز وجود علاقة إيجابية قوية بين تحقيق هوية الأنا ونمو التفكير الأخلاقي وفقا لمقياس تحديد القضايا لرست كواحد من مؤشرات النضج القيمي. كما تبين من دراسة سكوفنر سنة 1997 على عينة من 50 مراهق بين سن 14 و 18 سنة وجود علاقة دالة بين التفكير الأخلاقي وهوية الأنا، حيث تبين أن 12 بالمائة من اختلاف درجات

التفكير الأخلاقي يرجع إلي تأثير الاختلاف في رتب هوية الأنا الاجتماعية. وهذا ما أكدته أيضا دراسة فوستر ولافورس سنة1999 حول العلاقة بين التدين والأخلاق وتشكل هوية الأنا لدى عينة من 402 من الطلبة وذلك خلال الفصل الأول من دراستهم بكلية للآداب ثم بين 94 من المتابعين بالدراسة و 45من المنقطعين عن الدراسة بعد ثلاث سنوات ونصف، حيث أظهرت النتائج وجود فروق دالة بين الأفراد من الرتب المختلفة لهوية الأنا في نمو التفكير الأخلاقي لصالح المحققين والمعلقين مقارنة بالمنغلقين والمشتتين. كما تبين أثر التعليم الجامعي إذ أكدت النتائج ارتفاع نمو التفكير الأخلاقي ونسبة تحقيق الهوية للمستمرين في الدراسة مقارنة بالمنقطعين عنها. كما أظهرت دراسة كل من المنيزل سنة 1998على عينة من الجانحين وغير الجانحين في الأردن ودراسة الغامدي سنة 2000 على عينة من الجانحين وغير الجانحين في المملكة العربية السعودية ميل الجانحين إلى الفشل في تحقيق هوية الأنا واتجاههم نحو الاضطراب والتشتت بدرجة أعلى منها لدى غير الجانحين. كما تبين من دراسة الغامدي ضعف نمو التفكير الأخلاقي للجانحين مقارنة بغير الجانحين. وتتفق هذه النتائج مع دراسة للباحث حسين الغامدي في محاولة لكشف طبيعة العلاقة بين تشكل الهوية ونمو التفكير الأخلاقي، قام بتطبيق المقياس الموضوعي لتشكل الهوية والمقياس الموضوعي للتفكير الأخلاقي على عينة من 232 من طلاب المراحل المتوسطة والثانوية والجامعية بالمملكة العربية السعودية. توصل على إثرها إلي تأكيد العلاقة الإيجابية لنمو التفكير الأخلاقي بتحقيق هوية الأنا والسلبية بتشتتها، والمؤكدة أيضا لدلالة الفروق بين المحققين والمشتتين بشكل خاص في درجات ومراحل التفكير الأخلاقي، والى ضعف العلاقة بين نمو التفكير الأخلاقي والرتب الوسيطة مع ميل للتأثير الإيجابي للتعليق منخفض التحديد والسلبي لانغلاق الهوية (الغامدي،2001).

غير أن بعض الدراسات التي تناولت علاقة الهوية بالنمو الأخلاقي لم تتوصل إلى إثبات هذه العلاقة، فعلى سبيل المثال دراسة واقتر وكيبل سنة 1980 التي أثبتت عدم وجود علاقة دالة بين نمو التفكير الأخلاقي وتشكل هوية الأنا.

من الدراسات التي تناولت العدوان، دراسة للباحث محمد عريشي تضمنتها رسالة ماجستير، تناول فيها علاقة السلوك العدواني بالحكم الخلقي، ضمت عينة الدراسة 116 طالبا منهم 36 طالب من فئة المسعفين و 80 طالبا من العاديين أي الذين يعيشون مع أسرهم، تراوحت أعمارهم بين 15 و 20 سنة، استخدم خلالها الباحث المقياس الموضوعي للحكم الخلقي ومقياس السلوك العدواني كأداتي بحث. بعد المعالجة الإحصائية للنتائج توصل إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات ومراحل نمو الحكم الخلقي بين الفئتين موضع الدراسة (المسعفين/العاديين)، كما لم يجد أية فروق في درجات السلوك العدواني. في حين أثبت وجود علاقة إرتباطية سالبة بين درجات الأحكام الخلقية ودرجات السلوك العدواني (عريشي، 2004)، وهو نفس ما توصل إليه سيرمنو سنة 1995 حين أجرى بحثا لمعرفة أثر العنف على النمو الخلقي لدى المراهقين ومعرفة العلاقة بين الضغط النفسي والنمو الخلقي. ضمت عينة الدراسة 186 مراهقاً من الجنسين من المدارس الأمريكية في مدينة نيويورك: 101فرد من مناطق تخلو من العنف، و85 من مناطق عانت من العنف، بعد إخضاعهم لمقياس الضغط النفسي من نوع ليكرت الخماسي وآخر للنمو الأخلاقي. أظهرت نتائج الدراسة أن المراهقين المنحدرين من المناطق التي عانت من العنف يتمتعون بمستوى نمو خلقي أقل من الذين قدموا من المناطق التي لم تعان من العنف، في حين أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين النمو الخلقي والضغوط النفسي (الطراونة، 2010).

لم تختلف نتائج البحث الذي قام به الباحث عبد المعطي حسن مصطفى في دراسة تناولت العلاقة بين النمو النفسي الاجتماعي والنمو الخلقي لدى المراهقين، وقد افترض أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في النمو الخلقي بين ذوي النمو النفسي الاجتماعي المنخفض والمرتفع لصالح الفئة الثانية. وقد أخذ الأبعاد التالية كمؤشرات على النمو النفسي الاجتماعي: الثقة، الاستقلال، المبادأة، الاجتهاد، الهوية، الألفة والإنتاج، وهي الأبعاد الواردة في نظرية النمو النفسي الاجتماعي لإيريك إيريكسون. وكانت أداة البحث الرئيسية للكشف عن النمو النفسي الاجتماعي هي مقياس اريكسون لنمو الشخصية، أما للكشف عن النمو الأخلاقي فقد استخدم مقياس تحديد القضايا. بعد المعالجة الإحصائية للمعطيات توصل الباحث إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوي النمو النفسي الاجتماعي المنخفض والمرتفع لصالح الفئة الأولى في المرحلة الثانية والثالثة من مراحل النمو الخلقي التي يقيسها مقياس تحديد القضايا. كما وجد

أن هناك فروق بين الفئتين في المراحل: 4، 5أ، 5ب، 6 والمؤشر "م" الدال على النضج الخلقي لصالح ذوي النمو النفسي الاجتماعي المرتفع (عبد المعطي، 2004).

6. المستوى المعرفي:

أشارت العديد من النظريات إلى ارتباط النمو الخلقي بالنمو المعرفي، لذلك انصبت الدراسات على بحث مدى تأثير نمو القدرات العقلية على النمو الخلقي، وقد كانت معاملات الارتباط بينهما ذات دلالة إحصائية في جميع النتائج دون استثناء.

أكد بياجي في دراساته حول النمو الخلقي، أن هذا الأخير يرتكز أساسا على النمو المعرفي للفرد؛ وإلا كيف يمكن للفرد أن يميز بين الصواب والخطأ؟ كما أكدت بعض الدراسات أنه كلما كان الفرد ناضجا عقليا، كان أكثر قدرة على إدراك وفهم ما يتوقعه منه المجتمع، إذ أنه يصبح قادرا على فهم العلة وراء المحظورات التي يضعها المجتمع، كما يستطيع تعميم حكم خلقي على المواقف المشابهة (وليامز، 1992). كما بينت مجموعة من الدراسات أن هناك ارتباطا قويا بين القدرة على إصدار الأحكام الخلقية والقدرات العقلية العامة، ولعل أهم الدراسات التي حاولت الكشف عن هذه العلاقة، هي تلك التي تناولت علاقة الحكم الأخلاقي بالذكاء. ففي دراسة على الجانحين، أظهرت نتائجها أن متوسط ذكائهم كان أقل من المتوسط العام للسكان. و في دراسة أخرى تناولت قدرة الإدراك، وهدفت إلى قياس الطريقة التي يدرك بها الأفراد مواقف الحياة المختلفة، وكيف يفكرون ويحلون المشاكل التي تواجههم، وجدت أن الأفراد الذين يمتلكون قدرات عقلية أعلى تكون طريقة تناولهم وحلهم للمشاكل هادئة ومنظمة، مما يسمح لهم بحلها بيسر وسهولة. انصبت أبحاث أخرى على الأسلوب المعرفي، والذي يعرفه كيربي (Kirby) بأنه:" طرق الفرد المميزة والتي من خلالها يدرك الموقف ويعالجه في ضوء معلوماته وخبراته" (الشوارب، 2008). للأسلوب المعرفي أربعة أبعاد: بعد الاستقلال في مقابل الاعتماد الإدراكي،بعد التريث في مقابل الاندفاع، بعد تكوين المدركات و بعد التزمت في مقابل المرونة.إن البعد الأول هو أكثر الأبعاد تناولا في الدراسات؛ إذ يرتبط بالفروق بين الأفراد ومدى الثبات النسبي في سلوكهم أثناء تفاعلهم مع عناصر البيئة، ويلجأ في تفسير الموقف الخلقي وتحديد المشكلة الخلقية إلى إدراك عناصر الموقف الخلقي، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسلوب المعرفي (مستقل/معتمد)؛ إذ كلما كان الفرد مستقلا من الناحية الإدراكية، كانت لديه قدرة أكبر على تفسير الموقف وتحليل عناصره وتبيّن العلاقات التي تربطها، وبالتالي فإن فهم الفرد للموقف الخلقي، وقدرته على إدراك ردود فعل الآخرين يؤدي به إلى أن يسلك سلوكا خلقيا (الشوارب، 2008). في دراسة حول العلاقة بين مقاومة الإغراء والذكاء قام نيلسين سنة 1996 ببحث على عينة تتألف من 106 طالب من الصف السادس في إحدى المدارس الأمريكية في ولاية نبراسكا، عرّضهم خلالها إلى ست مهام لمقاومة الإغراء، حيث طبق مقياسين لسلوك مقاومة الإغراء: الأول مقياس مدى مقاومة الإغراء في المهام الست والثاني مقياس الثبات لدى الفرد خلال أدائه لمهام مقاومة الإغراء. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مقاومة الإغراء تعزى إلى الذكاء، أي أن الطلبة الأكثر ذكاء تكون درجة مقاومتهم للإغراء أكبر مقارنة مع الطلبة الأقل ذكاء (الطراونة، 2010). تتفق مع هذه النتائج دراسة قام بها طوقان محي الدين وأرناؤوط سعادات سنة 1985 حول العلاقة بين النمو المعرفي والحكم الخلقي لدى أطفال أردنيين. تمثلت وسيلة البحث في ست اختبارات شبيهة بتلك التي طورها بياجيه. عمد الباحثان في البداية إلى تصنيف الأطفال حسب المرحلة المعرفية التي ينتمون إليها (ما قبل العمليات، العمليات المادية، العمليات المجردة)، ثم بعد ذلك طبق عليهم مقياس النمو الخلقي، فالكشف عن معامل الارتباط بين مستوى النمو المعرفي والنمو الأخلاقي الذي بلغ 073 وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.005. مما يدل على وجود ارتباط قوي بين النمو المعرفي ونوعية الأحكام الخلقية التي يصدرها الفرد (طوقان، 1985)

غير أن هذا كله لا يعني أن توفر مستوى معين من القدرات العقلية يعد شرطا كافيا للتقدم في النمو الخلقي؛ إذ أن القدرات المعرفية العالية ما لم تصقل بالمهارات الاجتماعية والخبرات التربوية، قد تؤدي إلى مفعول عكسي. فكم من المجرمين والمنحرفين هم من ذوي الذكاء الثاقب والمهارات العقلية الخارقة. افترض هنري مودسلاي" Henry Maydsley " أن الغالبية العظمى من المجرمين حديثي السن ضعاف في بعض القوى التي تدخل في تكوين الحدس الخلقي؛ فالفرد قد يكون ذا قدرات عقلية ممتازة، لكن ضعيف من

الناحية الأخلاقية. إن هذا الضعف ينتشر بصورة ملحوظة في أوساط عائلات بذاتها عبر الأجيال، وقد كان لومبورزو " Sesare Lomborso" يعتقد بوراثية الإجرام، وقد ادعى بعض الباحثين أن الطفل يرث السمات الخلقية كالأمانة والصدق والاستقامة...وأنه يولد مزودا بضمير يساعده على التمييز بين الصواب والخطأ. وهذا منظور يخلي مسئولية الآباء من التربية لأن كل شيء وراثي (وليامز،1992).

هدفت دراسة قامت بها كمال الدين هالة إلى التعرف على مستوى التفكير الخلقي للطفل المتخلف عقلياً، حيث تناولت ثلاث مؤشرات عن الجانب الأخلاقي وهي: سوء التصرف، السرقة والكذب ومدى ارتباطها بالجانب العقلي لأفراد العينة التي ضمت20 طفل وطفلة من المتخلفين عقلياً نسبة ذكائهم تتراوح بين 35 و75. خلصت الدراسة إلى أن الطفل المتخلف عقليا يستخدم أحكاما خلقية واقعية متمركزة حول الذات، و كلما زاد العمر العقلي للطفل المتخلف عقليا ارتفع مستوى إدراكه لمفاهيم الحكم الخلقي واستخدامه للأحكام الأخلاقية التي تعتمد على المسئولية الموضوعية ومراعاة المقاصد والنيات والظروف المحيطة. وهذا دليل على أن تطور الحكم الخلقي لدى الأطفال المتخلفين عقلياً يتبع نفس نظام التطور الحادث لدى الأفراد الأسوياء (كمال الدين، 1991).

يعزز تأكيد هذه العلاقة الدراسة التي قامت بها نفين السيد سنة 1997 والتي هدفت إلى توضيح العلاقة بين النمو المعرفي والحكم الخلقي لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي. حيث استخدمت كوسيلة بحث اختبار النمو المعرفي ومقياس الحكم الخلقي واختبار الذكاء. شملت عينة الدراسة 200 طفل ومراهق موزعين بين الجنسين وخلصت إلى وجود علاقة موجبه دالة إحصائيا بين الحكم الخلقي من جهة والذكاء وعدد من القدرات العقلية من جهة أخرى في كل مرحلة من مراحل بياجي المعرفية (السيد، 1997)

7. الخلفية العلمية:

قام الباحث محمد رفقي عيسى سنة 1985 بدراسة تناولت أثر سنوات التعليم المنتظمة على تطور الأحكام الخلقية لدى طلبة الجامعة، شملت عينة البحث 15 طالبا من السنة الرابعة ذكور بكلية التربية الحاصلين على دبلوم المعلمين قبل التحاقهم بالجامعة، و16 طالبا من الذين تحصلوا على نفس الدبلوم ولم يكملوا تعليمهم الجامعي. بعد تطبيق اختبار تحديد القضايا لجيمس رست تبيّن أن هناك علاقة إيجابية قوية بين سنوات الدراسة ومستوى الحكم، كما توصل إلى وجود تغير نمائي في مستوى الحكم مع مرور السنوات التي يقضيها الطالب في الجامعة (الطواب، 1994). وتناول مجدي عبد الكريم تأثير التخصص الدراسي على مستوى التفكير الأخلاقي، حيث افترض أن هذا الأخير يختلف باختلاف الخلفية العلمية .للتحقق من هذا الفرض طبق الباحث اختبار التفكير الخلقي على مجموعتين: المجموعة الأولى وعددها 100 من ذوي التخصصات العلمية، والمجموعة الثانية بنفس العدد من التخصصات الأدبية. أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين على المستويات الخمس التي يقيسها اختبار رست .وقد علق الباحث على ذلك بالقول أن النتيجة تبدو طبيعية، إذ أن طبيعة النمو الأخلاقي بين الجنسين كانت متقاربة، حيث ثبت عدم وجود فروق بينهما، ولما كان تأثير التخصص الدراسي أقل من تأثير الجنس، كان من المنطقي أن لا يكون هناك أية فروق ذات دلالة بين ذوي التخصصات العلمية وذوي التخصصات الأدبية (حبيب، 1994). كما افترض وجود فروق دالة في مستوى التفكير الأخلاقي بين مرتفعي ومنخفضي الأداء الأكاديمي؛ حيث أخذ مجموعتين من الطلاب، مجموعة تضم الحاصلين على تقدير مقبول فأقل و متخلفين في مادة أو مادتين أو مؤهلين للإعادة وعددهم 100 طالب، ومجموعة أخرى من الطلاب الحاصلين على تقدير جيد على الأقل وعددهم 100 طالب وطالبة أيضا .بعد تطبيق اختبار التفكير الأخلاقي وحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم ت، وجد الباحث أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين المجموعتين على مستوى الأهمية النسبية لأخلاقية المبادئ، بينما أثبت وجود فروق على المستويات: المنفعة النسبية، توجه المسايرة، التمسك الصارم بالقانون والنظام الاجتماعي ومستوى إدانة التقاليد والنظام الاجتماعي القائم . وقد كانت الفروق لصالح مجموعة مرتفعي الأداء الأكاديمي في مستويات المنفعة النسبية والتوجه نحو المحافظة على القانون والنظام الاجتماعي، بينما كانت لصالح مجموعة منخفضي الأداء الأكاديمي في مستويات: توجه المسايرة وإدانة التقاليد والنظام الاجتماعي القائم .فسر الباحث هذه النتائج أن مجموعة مرتفعي الأداء الأكاديمي تتصف بالقدرة على الحكم الخلقي الذي فيه إرضاء

لحاجات الفرد ورغباته وكذا الحكم الذي يحقق منفعة متبادلة، كما تتصف هذه المجموعة بالتوجه نحو المحافظة على القانون والنظام الاجتماعي؛ فهذه الفئة تهتم بالحكم الذي يفي فيه الفرد بالتزاماته وواجباته، والذي فيه احترام للسلطة والمحافظة على النظام الاجتماعي كغاية في ذاته. أما مجموعة منخفضي الأداء الأكاديمي فتتصف بالتوافق الشخصي مع معايير السلوك العامة التي تقرها الجماعة مثل توجه المسايرة، كما تتصف بإدانة التقاليد والنظام الاجتماعي القائم (حبيب، 1994).

وفي دراسة الطواب سالفة الذكر، تساءل الباحث عن مدى اختلاف الأحكام الخلقية بين طلبة الثانوي وطلبة الجامعة، وهل يمكن أن يؤثر هذا البعد في الأحكام الخلقية. بعد تحليل استجابات المجموعتين الواردة في اختبار تحديد القضايا الذي قدمه لهم، وجد الباحث أن هناك اختلافا ذا دلالة إحصائية بين المجموعتين في نوع الأحكام الخلقية التي يصدرها أفراد المجموعتين؛ حيث كانت أحكام طلبة الجامعة أكثر نضجا من أحكام طلبة الثانوية (الطواب، 1994).

وهو ما ذهبت إليه الدراسة التي قامت بها الباحثة مشرف ميسون سالفة الذكر حول مستوى التفكير الأخلاقي وعلاقته بمستوى المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة. من بين المتغيرات التي درست في هذا البحث متغير الكلية (أدبية/علمية) ومتغير المستوى الدراسي (الأول/الرابع). أكدت النتائج وجود فروق ذات دلالة بين طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الأدبية لصالح طلبة الكليات الأدبية، في حين لا توجد فروق ذات دلالة في مستوى التفكير الأخلاقي لدى طلبة الجامعة تعزى لمتغير المستوى الدراسي (مشرف، 2009).

خلاصة :

إن استعراض الدراسات والأبحاث التي تناولت النمو الخلقي بالدراسة يجعلنا ندرك أن أغلب تلك الدراسات دارت حول المتغيرات التي أوردناها في هذا الفصل. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك متغيرات أخرى تناولها الباحثون في هذا المجال، غير أنها لم ترق لأهمية تلك التي نتحدث عنها في هذا المقام.

فيما يتعلق بالمتغير الأول، وهو عامل السن، والذي يعني النضج الطبيعي البعيد عن أي تأثير للعوامل الخارجية، أجمعت الدراسات أن النمو الخلقي راجع بالأصل لعامل النضج. وهذا ما أكده كوهلبرج وبياجي في أبحاثهما، وتجلى بوضوح في نظريتيهما اللتين صيغتا على أساس العمر الزمني. قليلة هي الأبحاث التي أنكرت دور العمر الزمني في تحديد أخلاق الأفراد. يأتي بعد ذلك النمو المعرفي، والذي جعله البعض شرطا لأي تطور خلقي، إذ كيف يمكن للفرد أن يميز بين ما هو صواب وما هو خطأ دون توفر حد معين من القدرات المعرفية؟ لهذا السبب جاء معظم الدراسات مؤكدة دور الجانب العقلي في تحديد المرحلة الأخلاقية التي ينتمي إليها الفرد. ونفس الأمر تقريبا حدث مع الخلفية العلمية للفرد لارتباطها بالجانب المعرفي بالمقام الأول.

أما العامل الثقافي والخلفية الاجتماعية الاقتصادية، فكانت هناك اختلافات كبيرة حول دورهما في تطور النمو الأخلاقي من عدمه؛ إذ جاء بعض الدراسات لتؤكد أنهما يلعبان دورا رئيسيا في تحديد نوع الأخلاق التي يتبناها الفرد، حيث هناك بعض الثقافات والبيئات الاجتماعية والعوامل الاقتصادية التي تحفز أنواعا معينة من التفكير الأخلاقي دون غيرها. في حين نفت مجموعة أخرى من الأبحاث أن يكون لهذين المتغيرين أي دخل في ذلك.

من العوامل التي وقع شبه إجماع على محدودية تأثيرها على النمو الخلقي عامل الجنس؛ فلم يثبت أن الذكور يتميزون بشيء معين عن الإناث في نموهم الأخلاقي والعكس صحيح. لعل ما توصلت إليه كارول جيليقان أن الجنسين يتناولان الأخلاق من وجهتي نظر مختلفتين هو أنسب دليل يمكن أن نقدمه؛ فالفرق بينهما ليس في الكم وإنما في الكيفية التي يتعاطى كل منهما مع الأخلاق.

إذن الدراسات التي تناولت النمو الأخلاقي بصفة عامة والتفكير الخلقي على وجه الخصوص أعطت ترتيبا معينا لأهمية العوامل السالفة الذكر في تحديد مستوى التفكير الأخلاقي لدى الفرد، مع ملاحظة أن هذا الترتيب قد يتغير في بعض الدراسات نتيجة لاعتبارات منها البيئة الثقافية التي تجرى فيها الدراسة.

المراجع :

1. داودي، محمد (2003). مستوى الحكم الخلقي لدى عينة من الأحداث. مجلة الثقافة النفسية المتخصصة، 17 (65).
2. حميدة، فاطمة إبراهيم (1990). أثر المناقشة على مستوى الحكم الأخلاقي. القاهرة . مكتبة النهضة المصرية.
3. حبيب، مجدي عبد الكريم (1994). الأهمية النسبية لخصائص النمو الخلقي– مدخل معرفي اجتماعي لحل مشكلات المراهقين من الجنسين. التقويم والقياس النفسي والتربوي– 3، 45–92.
4. الطواب، سيد محمود (1994). النمو الإنساني– أسسه وتطبيقاته. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
5. طوقان، محي الدين وأرناوؤط سعادات(1985). العلاقة بين النمو المعرفي والأحكام الأخلاقية لدى عينة من الأطفال الأردنيين. المجلة العربية للعلوم الإنسانية– الكويت، 18.
6. الطراونة، صبري حسين (2010). بناء مقياس لمقاومة الإغراء لطلبة الجامعات في إقليم جنوب الأردن. مجلة جامعة دمشق– 26 (1+2).
7. كمال الدين، هالة فؤاد (1991). الحكم الخلقي لدى الطفل المتخلف عقليا. مجلة الدراسات النفسية، 553–570.
8. مابوت (2007). مقدمة في الأخلاق ترجمة: محمد علي ماهر عبد القادر. الاسكندرية : أورينتال.
9. المرعب، منيرة بنت محمد صالح (2001). نمو التفكير الأخلاقي لدى عينة من الإناث السعوديات في سن المراهقة والرشد بمدينة حائل. رسالة ماجستير في علوم التربية– جامعة أم القرى مكة المكرمة.
10. مشرف، ميسون محمد عبد القادر(2009). التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة. رسالة ماجستير في علوم التربية. الجامعة الإسلامية.
11. السيد، نفين بكر عبد الرحمن محمد(1997). العلاقة بين النمو المعرفي والحكم الخلقي لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي. رسالة ماجستير في علوم التربية. جامعة أسيوط.
12. عبد المعطي، حسن مصطفى (2004). النمو النفسي الاجتماعي وتشكيل الهوية. القاهرة : مكتبة زهراء الشرق.
13. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح (2005). موسوعة القيم والأخلاق الاسلامية. الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب.
14. عنو، عزيزة (1995). الاتجاهات الدينية، مستوى الحكم الأخلاقي عند المنحرف وشخصيته. رسالة ماجستير. معهد علم النفس وعلوم التربية. جامعة الجزائر.
15. قناوي، هدى محمد(1987). دراسة مقارنة بين أطفال مصر والبحرين في النمو الخلقي مجلة الدراسات التربوية. 2(6)، 67–109.
16. الشوارب، أسيل أكرم؛ والخوالدة، محمود عبد الله (2008). النمو الخلقي والاجتماعي. عمان : درا الحامد.
17. الغامدي، حسين عبد الفتاح (2001). علاقة تشكيل هوية الأنا بنمو التفكير الأخلاقي لدى الذكور المراهقين المجلة المصرية للدراسات النفسية. 29، 221–255.
18. الغامدي، حسين حسن عبد الفتاح (2000). نمو التفكير الأخلاقي لدى عينة من الذكور السعوديين في سن المراهقة والرشد. حولية جامعة قطر، 16، 645–683.